ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: الأسواق الناشئة تشعل السباق على براءات الاختراع

- تحليل إخباري: خطة "ترامب" لخفض الضرائب تثير مخاوف من حرب ضريبية عالمية

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

ميركل تأمل بإتمام اتفاق تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج

(رويترز)

قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إنها تأمل أن يتمكن الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الست في النهاية من إتمام اتفاق للتجارة الحرة وإنها ستناقش الموضوع مع ولي عهد أبو ظبي.

وتخشى ألمانيا، التي تعتمد على التجارة الخارجية في نصف ناتجها المحلي الإجمالي، من تعرض الاتحاد الأوروبي لمخاطر اقتصادية عالمية جراء سياسة الحماية التجارية التي يساندها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتداعيات تصويت بريطانيا لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وقالت ميركل يوم الاثنين قبيل اجتماعها "سأتحدث إلى ولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بشأن هذه المسألة ... الموضوع المطروح الآن هو كيفية تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين."

وأبلغت ميركل الصحفيين خلال جولة إلى السعودية وأبو ظبي بأن العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين بحاجة لتعزيزها وقالت إنها ناقشت الموضوع أيضا يوم الأحد خلال زيارتها للمملكة.

وقالت ميركل خلال زيارتها لمدينة جدة يوم الأحد "أوضحت أن اتفاقا للتجارة الحرة مع دول الخليج ستكون فيه مصلحة كبيرة من وجهة النظر الأوروبية."

وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي قدم عرضا جديدا للاتفاق لكن دول مجلس التعاون الخليجي لم ترد بعد. وقالت ميركل إنها تحدثت إلى الملك سلمان بشأن الموضوع مساء الأحد.

وبلغ حجم التجارة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي ١٣٨ مليار يورو في ٢٠١٦ بحسب الاتحاد الذي بلغت قيمة صادراته لدول المجلس ١٠٠ مليار يورو في حين بلغ حجم وارداته ٣٨ مليارا. وتنامت التجارة في الاتجاهين بشكل مطرد في العقد الأخير.

وفي مارس، قال مسؤولون خليجيون إن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون تضغط من أجل إبرام اتفاق مبكر للتجارة الحرة مع بريطانيا لتأمين اتفاقات تفضيلية بعد انفصال الأخيرة عن الاتحاد الأوروبي وإن من المحتمل أن تصبح مسودة اتفاق جاهزة خلال أشهر.

وتحاول دول مجلس التعاون الخليجي تنويع اقتصادها وتعزيز التجارة غير النفطية بعد انخفاض أسعار النفط العالمية منذ أكثر من عامين والذي أضر بأوضاعها المالية. وتصدر تلك الدول النفط والغاز والمنتجات ذات الصلة في الأساس للاقتصادات الغربية بينما تستورد منها عددا كبيرا من السلع والخدمات.

البلدان النامية خسرت ما يزيد عن ٩٠٠ مليار دولار بسبب التدفقات النقدية غير المشروعة

(موقع أرقام)

قدرت منظمة النزاهة المالية العالمية (GFI) حجم الأموال المتدفقة خارج الدول النامية بصورة غير مشروعة خلال عام ٢٠١٤ بما يتراوح ما بين ٦٢٠ مليار دولار إلى ٩٧٠ مليار دولار.

وأشارت المنظمة في تقريرها المفرج عنه اليوم إلى أن إجمالي التدفقات غير المشروعة في جميع أنحاء العالم وصل إلى ما يقرب من ٥.١ تريليون دولار خلال نفس العام.

وبحسب التقرير، مثلت القيمة الإجمالية للتدفقات غير المشروعة ما بين ١٤,١% إلى ٢٤% من إجمالي التجارة في البلدان النامية خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٤.

ولاتزال البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تعاني من أكبر تدفقات نقدية غير مشروعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي..

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ترامب يقول إنه يدرس تقسيم البنوك الكبرى وزيادة الضريبة على البنزين

(رويترز)

ذكر تلفزيون بلومبرج أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال إنه يدرس بجدية تقسيم البنوك الكبرى.
وقد تدعم تعليقات ترامب الجهود المبذولة لإحياء قانون جلاس ستيجال الذي يرجع إلى حقبة الكساد الكبير ويفصل الإقراض التجاري عن النشاط المصرفي الاستثماري. وإحياء مثل هذا القانون سيتطلب إجراء من الكونجرس.
وقال ترامب في مقابلة مع وكالة أنباء بلومبرج في مكتبه بالبيت الأبيض يوم الاثنين "أدرس ذلك الآن."
"هناك بعض الأشخاص يريدون العودة إلى النظام القديم... سننظر في ذلك".
وفي أثناء حملته الانتخابية، أبدى ترامب تأييده لقانون "جلاس ستيجال للقرن ٢١."
وقال متحدث باسم البيت الأبيض لرويترز إن أحد المستشارين الاقتصاديين لترامب، وهو جاري كوهين مدير المجلس الاقتصادي الوطني، أكد على دعم الرئيس الأمريكي لهذا المفهوم أثناء اجتماع خاص مع مشرعين في السادس من أبريل/ نيسان.
وفي المقابلة مع بلومبرج قال ترامب أيضا إنه مستعد لدراسة زيادة الضريبة الاتحادية على البنزين لتمويل مشروعات البنية التحتية "المخصصة للطرق السريعة."
وأضاف قائلا "هذا أمر سأدرسه بالتأكيد."
وأبلغ شون سبايسر المتحدث باسم البيت الأبيض مؤتمرا صحفيا أن ترامب أبدى اهتماما بالقانون المصرفي وأن وزير الخزانة ستيفن منوتشين أحاطه علما بالأمر لكنه ليس مستعدا لمناقشة ذلك علانية.
وأضاف سبايسر قائلا "لم نصل بعد إلى المرحلة التي نكون فيها مستعدين لاستعراض تفاصيل ذلك ... هو ينظر بجدية في خيارات ويدرس أشياء".

"محمد العريان": أسواق الأسهم تحقق ارتفاعات قياسية ... لكن أسواق السندات تثير القلق

(موقع أرقام)

قال كبير مستشاري شركة "أليانز" للتأمين "محمد العريان" إن أسواق الأسهم تحقق ارتفاعات قياسية، ولكن هناك قلق حيال سوق السندات كما توجد مخاوف حقيقية بخصوص التوترات الجيوسياسية.
وأضاف "العريان" أن الفارق هنا يكمن في كيفية التعامل مع كل هذه المتناقضات والتفاؤل حيال الأسواق.
وأكد كبير مستشاري "أليانز" على أن انخفاض العائد على سندات الخزانة الأمريكية يمثل مصدر قلق كبيرا في الأسواق.
وفيما يتعلق بالاحتياطي الفيدرالي، أفاد "العريان" بأن البنك المركزي في العودة لسياسته النقدية العادية فالانتظار طويلا في تبني سياسات غير تقليدية مشكلة في حد ذاته.
ويتوقع "العريان" رفع الفيدرالي معدل الفائدة مرتين إضافيتين – بعد رفعها في اجتماع مارس/آذار الماضي – خلال العام الجاري.

٤٣% من موظفي شركات المنطقة يعترفون ... بالفساد

(موقع صحيفة القبس الكويتية)

على الرغم من التقدم في معالجة قضايا الرشوة ومكافحة الفساد في أنحاء أوروبا والشرق الأوسط والهند وإفريقيا، كشف الاستبيان الذي تجريه شركة إرنست ويونغ EY كل سنتين حول الاحتيال أن ٤٣% من المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يزالون يرون أن تلك القضايا تعتبر من المشكلات القائمة في شركاتهم.
هذا، وتم إجراء استبيان رأي شمل ٤١٠٠ موظف من شركات كبيرة في ٤١ دولة بمنطقة أوروبا والشرق الأوسط والهند وآسيا.
ووجد التقرير أن ٥٧% من المشاركين في الاستبيان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرون أن الإدارة العليا لا تشدد بما فيه الكفاية على أهمية الالتزام بمعايير أخلاقية عالية في العمل.
ومع ذلك، يعتقد ٤٨% ممن شملهم الاستبيان أن القوانين التنظيمية كان لها أثر إيجابي على ردع السلوك غير الأخلاقي، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة التي وصل إليها المشاركون حول العالم والبالغة ٢٨%، بينما يرى ٨٣% من المشاركين من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن محاكمة الأفراد تساعد في ردع الاحتيال والرشوة وفساد المديرين التنفيذيين. وأشار ٢١% فقط من المشاركين في الاستبيان من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أنهم على علم بالقنوات المباشرة للإبلاغ عن المخالفات في شركاتهم، مقابل ٥٠% عبّروا أنهم سيمتنعون عن الإبلاغ عن المخالفات لأسباب متعلقة بتطورهم المهني.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

مسؤول بالمركزي الصيني يحذر من الزيادة المقلقة لمديونية الشركات

(موقع أرقام)

حذر رئيس مكتب الأبحاث التابع لبنك الشعب الصيني، من الارتفاع المقلق لديون الشركات الصينية خاصة في القطاع المالي، في تصريحات تتزامن مع مخاوف السلطات حيال الأمن المالي للبلاد.

ونقلت وكالة "شينخوا" عن "شو تشونغ" قوله، إن البلاد تحتاج لإبطاء هذه الوتيرة من أجل خفض ديون القطاع المالي وتجنب المخاطر المالية النظامية، كما أكد أن الأمن المالي للبلاد سيأتي من خلال الإصلاحات وليس عمليات الإنقاذ.

وقال "شو" إن مستوى المديونية في الصين معقول لكنه يتزايد بوتيرة مقلقة خاصة في القطاع المالي، مضيفًا أن المستويات المرتفعة للإنفاق الحكومي التحفيزي اقترن بسوء إدارة الشركات وغياب الرقابة، وهي أسباب رئيسية وراء تزايد الرافعة المالية.

وأضاف أنه يتعين على الحكومة الالتزام بسياسة نقدية حكيمة ومحايدة، والحد من تركيزها على أهداف النمو الاقتصادي، إلى جانب تحسين الحكومة في الشركات حتى لا يتعين على السلطات التدخل بشكل متكرر.

التأثير على مصر:

تشير الاتجاهات العالمية الجديدة إلى سعي الكيانات الاقتصادية الكبرى إلى اتخاذ إجراءات داخلية وخارجية لمواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية، فاتجاه ألمانيا لإبرام اتفاقية تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج يؤكد على وجود متغيرات في الرؤية الخارجية لألمانيا في ظل المخاوف من تفكك الاتحاد الأوروبي حاليا، ويتزامن ذلك مع تراجع معدلات النمو الأوروبية وتصاعد الدعوات بزيادة معدلات التنفيذ لبرنامج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي سيمثل مع نتائج انتخابات فرنسا ضغوطا إضافية على أسواق المال الأوروبية أو بالتبعية على قدرتها لزيادة معدلات النمو على المدى القصير.

كذلك يتضح استمرار الاتجاه الأمريكي لإحداث تغيرات اقتصادية داخلية قد تؤدي إلى نقل جانب من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي إلى باقي دول العالم مما قد يتسبب في زيادة عمق المشكلات الحالية، خاصة وأن الصين كقوة محركة للنمو الاقتصادي تشهد نموا مقلقا في مديونيات الشركات مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

نشير إلى أنه على الرغم من عدم ظهور أثر المتغيرات الدولية الاقتصادية بصورتها الكاملة على الاقتصاد المصري حتى الآن، إلا أنه من الضروري التنبيه إلى أن هذا الوضع قد يشهد تغيرا كبيرا في ضوء ما تقوم به مصر حاليا من إصلاحات، وما يتم من محاولات لإصلاح الوضع الاقتصادي وزيادة فرص النمو خاصة في ظل التباطؤ في تكوين تكتلات اقتصادية مع الدول الإفريقية والعربية حتى الآن.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: الأسواق الناشئة تشعل السباق على براءات الاختراع

موقع صحيفة البورصة

تجاوز عدد طلبات براءات الاختراع التى قدمتها بلدان الأسواق الناشئة الطلبات التى قدمها العالم المتقدم لأول مرة.

وكشفت بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن ١٢ دولة رائدة فى الأسواق الناشئة تقدمت بنحو ١,٤٩ مليون طلب للحصول على براءات اختراع فى ٢٠١٥ متجاوزة بذلك عدد الطلبات التى قدمتها البلدان المتقدمة البالغة ١,٤٨ مليون طلب.

وذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» أن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن مستويات عام ٢٠٠٤ عندما قدمت ١٢ بلدا من الأسواق الناشئة ٣٧٢ ألف طلب فقط، أي بنسبة ٢٩% من مجموع الطلبات في العالم المتقدم البالغة ١,٣ مليون.

وقال إميل وولتر، الرئيس المشارك لفريق الأسواق العالمية في شركة «كومجيست» الفرنسية لإدارة الأصول إن البيانات الجديدة تشير إلى بزوغ عصر جديد من الابتكار، حيث بدأت اقتصادات الأسواق الناشئة في التخلص من صورتها كمراكز للصناعات التحويلية منخفضة التكلفة لشركات الأسواق المتقدمة.

وقادت الصين الارتفاع في الأسواق الناشئة حيث قدمت ١,١ مليون طلب في عام ٢٠١٥، بزيادة قدرها ٧٤٥% مقارنة بحوالي ١٣٠ ألفا في عام ٢٠٠٤ متجاوزة كوريا الجنوبية التي تقدمت بحوالي ٢١٤ ألف طلب.

جاء ذلك في الوقت الذي شهد فيه عدد من الدول الناشئة الأخرى نموا قويا وإن كان من قاعدة منخفضة.

وتقدمت تركيا بحوالى ٥,٨٤١ ألف طلب في عام ٢٠١٥، أي بزيادة قدرها ٥٣٧% منذ عام ٢٠٠٤، بينما ارتفع مستوى تقديم الطلبات في فيتنام بنسبة ٢٥٢% إلى ٥,٠٣٣ ألف في وقت زادت طلبات الهند بنسبة ١٦١% إلى ٤٥,٦٥٨ ألف طلب.

وعلى النقيض من ذلك شهدت اليابان انخفاضا في تقديم طلبات براءات الاختراع بمقدار الربع خلال نفس الفترة إلى ٣١٩ ألفا، بينما ارتفعت الطلبات في أوروبا بنسبة ١٦% فقط ليبلغ إجمالي الطلبات هناك ٥٢٠ ألفا.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة شهدت نموا سريعا بنسبة ٦٥% إلى ٥٨٩ ألف طلب بشكل عام فإن العالم المتقدم شهد ارتفاعا سنويا بنسبة ١٧% منذ عام ٢٠٠٤.

وقال وولتر، «كان هناك ارتفاع حاد جدا في تسجيل الطلبات من قبل الأسواق الناشئة، حيث كان هناك إسهام كبير نظرا لركود الأسواق المتقدمة خلال السنوات الأخيرة مقابل الاندفاع من الصين وعدد من الدول الأخرى.

وتعكس بيانات براءات الاختراع الاتجاه الذي شهد تزايدا في تكنولوجيا المعلومات ليصبح أكبر قطاع على مؤشر الأسواق الناشئة الرئيسي، وهو ما يمثل ٢٤,٥% من القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية مقارنة بنسبة ١٦% في نهاية عام ٢٠٠٤.

وأشارت الصحيفة إلى أن العديد من بلدان الأسواق الناشئة عززت إنفاقها على البحث والتطوير في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبة البحث والتطوير في الصين ٢,٠٥% من ناتجها المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٤ بعد أن كانت ٠,٥٧% في عام ١٩٩٦، وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة.

وشهدت كوريا الجنوبية ارتفاعا في الإنفاق على البحث والتطوير من ٢,٢٤% إلى ٤,٢٩% خلال نفس الفترة، أي ضعف المعدل العالمي البالغ ٢,١٥%.

وفرضت الشركات الصينية مثل «بايدو» و«هواوي» و«تينسنت» و«ديدى تشوكسينج «و«على بابا» نفسها على قائمة أذكى ٥٠ شركة في العالم جنبا إلى جنب مع شركة «كوبانج» من كوريا الجنوبية و«إفريقيا إنترنت جروب» في نيجيريا.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته العديد من الأسواق الصاعدة لكن هناك أسبابا تدعو إلى التشكيك في جودة بعض التقدم التكنولوجي في المنطقة.

وأوضح جوناثان ويتزل، وهو مدير معهد «ماكنزي» العالمى في شنجهاي، أن الصين لا تزال لديها «فجوة نوعية» مع العالم المتقدم من حيث براءات الاختراع وغيرها من مؤشرات الابتكار.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي الوقت نفسه توقع أن بعض البيانات التي تم الكشف عنها قد تبالغ في التقدم التكنولوجي الصيني.

وعلى الرغم من أن الصين ليست متخلفة جدا إلا أن طلبات براءات الاختراع الصينية لا تزال تميل إلى أن تكون أقل جودة من تلك الموجودة في دول العالم المتقدم.

وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض البلدان متخلفة عن الركب مثل الهند التي كانت طلبات براءات الاختراع لديها تمثل نسبة ٤% فقط من طلبات الصين فى عام ٢٠١٥ رغم وجود عدد مماثل من السكان.

وأشار وولتر، إلى أن تسجيلات الهند لا تبدو مثيرة للإعجاب نظرا لحجم البلاد ويوضح ذلك التحدي الذي يواجهه رئيس الوزراء نارندرا مودي، في البحث عن فرص تشجيع المزيد من المنافسة والتي عادة ما تحتاج إلى الابتكار.

وكشفت الأبحاث مؤخرا عن وجود علاقة عكسية بين نمو براءات الاختراع وأداء السوق في مجموعة من بلدان الأسواق الناشئة منذ عام ١٩٩٨.

وشهدت الصين على وجه الخصوص نموا سريعا في منح براءات الاختراع ولكن عوائد سوق الأسهم أقل من تلك التي حققتها البلدان ذات النمو البطيء في البراءات مثل جنوب إفريقيا وبيرو وكوريا الجنوبية.

وعلاوة على ذلك فإن التقييمات التي تقاس بالقيمة السعرية إلى القيمة الدفترية أقل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث تنفق نسبة أعلى من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير.

وخلصت مؤسسة «سيتى جروب» إلى أن السوق يبدو أنه لا يرغب في الدفع نحو البحث والتطوير ولكن يفضل جني الأرباح في الوقت الراهن.

التأثير على مصر:

انتهت ورشة العمل الدولية الأولى في مصر عن حوافز البحث والتنمية والابتكار التي عقدت في مصر إلى أهمية تطبيق نظام متوازن من المنح المالية والحوافز الضريبية التي تشمل نظامي (Front-End) و(Back-End) معاً لتشجيع الشركات الصناعية وشركات الأعمال جميعا، سواء الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة، كما أشارت التوصيات الى أن نظام الأرصدة الضريبية (Tax Credit) أو الخصم الضرائبي العالي (Super-deduction) لن يكون فاعلاً. وإنما النظام الفاعل دائماً في كل المؤسسات سواء الرابحة أو الخاسرة كبيرة كانت أم صغيرة أم متوسطة هو نظام الأرصدة الذي يتم تطبيقه على المصروفات والإيرادات قبل حساب الأرباح (Above The Line Credit) وذلك بناءً على دراسة حالة تطبيقية.

وهناك ضرورة لدراسة تقديم حوافز للبحث والتنمية والابتكار سواء كانت تلك الحوافز ضريبية أو غير ضريبية، خاصة وأن تنمية الابتكار ستساهم بشكل رئيسي في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنموي المنشود في مصر أسوة بكافة التجارب العالمية المثيلة مع الانتهاء من إعداد السياسات والتشريعات القومية اللازمة للابتكار والتي تلبي متطلبات الأطراف المختلفة لمنظومة العلوم والتكنولوجيا في مصر من باحثين ورجال صناعة ورجال أعمال ورجال القطاع الاقتصادي للدولة وتصميم نظام ملكية فكرية لتشجيع أنشطة الابتكار في مصر، وإنشاء كيان لتشجيع التطوير والابتكار في الشركات الصناعية يتضمن اختصاصاته أيضاً الموافقة على اعتبار الأنشطة المقدمة من الشركات الصناعية ضمن أنشطة التطوير والابتكار واتخاذ القرار في امكانية تطبيق نظام الحوافز الضريبية عليها من عدمه، كما يتضمن اختصاصاته التنسيق بين الجهات المختلفة المتحكمة في إدارة حماية الملكية الفكرية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: خطة "ترامب" لخفض الضرائب تثير مخاوف من حرب ضريبية عالمية

وكالات الأنباء:

أثارت خطة دونالد ترامب القاضية بخفض الضرائب على الشركات في الولايات المتحدة مخاوف من قيام سباق جديد في العالم لخفض الضرائب قد يتسبب بعواقب اجتماعية وخيمة، برأي خبراء. وبحسب الخطة التي وصفها مستشار ترامب في الاقتصاد غاري كون بأنها "أهم قانون لخفض الضرائب منذ ١٩٨٦، وأحد أكبر التخفيضات الضريبية في التاريخ الأميركي"، يعتزم البيت الأبيض تخفيض الضرائب على الشركات من ٣٥ إلى ١٥%.

والهدف بحسب وزير الخزانة ستيف منوتشين هو "إعادة مئات مليارات الدولارات الموجودة خارج البلد لاستثمارها هنا في الولايات المتحدة" وإنشاء وظائف. ويسعى ترامب من خلال خطته الإصلاحية لتحقيق نمو اقتصادي سنوي بنسبة ٣%.

غير أن الخطة المرتقبة منذ فترة طويلة والتي لم يكشف عنها سوى بعض الخطوط العريضة بدون الخوض في التفاصيل، قد تواجه معارضة شديدة في الكونغرس، بما في ذلك من بعض الجمهوريين، على خلفية خلاف حاد بين الأعضاء حول زيادة العجز المالي المرتفع أساسا. كذلك أثارت الخطة انتقادات منظمات غير حكومية وجمعيات غير ربحية.

وقالت المتحدثة باسم منظمة "أوكسفام" مانون أوبري لوكالة فرانس برس إن الخطة قد تؤدي إلى تسريع "السباق إلى المنافسة الضريبية على صعيد عالمي، وسندفع جميعا الثمن." وتابعت "حين تقرر أقوى دولة في العالم تخفيض عائدات الضرائب إلى هذا الحد، فقد تحذو عدة دول أخرى حذوها، ما سيؤدي إلى خلل تترتب عنه عواقب هائلة على مجتمعاتنا."

وحذرت بأن تراجع العائدات الضريبية قد يجعل من الصعب على الحكومات دفع نفقات الضمان الصحي والمساعدات الاجتماعية وغيرها من التقديمات، بدون زيادة العجز في الميزانية. وفي سعيها للتعويض عن العجز، قد تعمد الحكومات بحسب أوبري إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة التي تنتقد في غالب الأحيان لما تتسبب به من أعباء ضريبية غير متناسبة بحق الأقل ثراء. وأوضح المحامي المتخصص في المسائل الضريبية جان بيار ليب أن "تخفيض الضرائب على الشركات في الولايات المتحدة سيثير توترا بين الدول."

وتعتبر الضرائب على الشركات في الولايات المتحدة حاليا الأعلى بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، تليها فرنسا حيث النسبة ٣٤%، ثم بلجيكا (٣٣%) وأستراليا (٣٠%). ويبلغ متوسط الضرئب على الشركات في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حاليا حوالى ٢٤%. غير أن عددا من الدول قررت خفض معدلات الضرائب على الشركات، سعيا منها لتحسين بيئة الأعمال وجعلها أكثر جاذبية للشركات.

وفي هذا السياق، تعتزم بريطانيا تخفيض المعدل من ٢٠ إلى ١٧% عام ٢٠٢٠، في قرار اتخذ قبل خطة ترامب، وجاء استجابة للمخاوف من أن تفقد بريطانيا قدرتها على اجتذاب الشركات بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي. وأفادت بعض الصحف البريطانية حتى عن خطط لخفض الضرائب إلى ١٥% لمساعدة البلاد على مواجهة عواقب بريكست، لكن يبدو أن رئيسة الوزراء تيريزا ماي استبعدت مثل هذا التخفيض الكبير في الوقت الحاضر.

أما فرنسا، فتعتزم تخفيض نسبة الضرائب على الشركات من ٣٤ إلى ٢٨% عام ٢٠٢٠. كما تنوي دول أخرى بما فيها إيطاليا وإسرائيل اتخاذ تدابير مماثلة. وقال جان بيار ليب "ما نشهده هو حركة هروب إلى الأمام"، مشيرا إلى المجر التي ستخفض الضرائب على الشركات من ١٩ إلى ٩%.

لكن حتى إذا نجح ترامب في تنفيذ خططه، فإن دولا مثل إيرلندا استخدمت ضرائبها المتدنية لاجتذاب شركات أجنبية مثل غوغل وآبل، تتوقع أن تبقى جذابة لهذه الشركات.

وقالت مجموعة الضغط الكبرى للأعمال في أيرلندا "آيبيك" إن الاقتراحات الأخيرة "قد تشكل بعض الضغط على إيرلندا لجهة قدرتها التنافسية." ورأى اللوبي أنه "حتى إذا نجحت الولايات المتحدة في تطبيق تخفيض ضريبي كبير، فإن العرض المتاح للشركات الأميركية للاستثمار في أيرلندا يبقى جذابا."

وعبرت وزارة المالية الإيرلندية عن الرأي ذاته، وقال مصدر في الوزارة لوكالة فرانس برس إن "كون أيرلندا عضوا في الاتحاد الأوروبي، يشكل وسيبقى عاملا أساسيا لاجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة من الولايات المتحدة وبلدان أخرى". غير أن البعض يشكك في قدرة ترامب على تمرير هذه التخفيضات الضريبية في الكونغرس.

ورأى مركز "تاكس بوليسي سنتر" الأميركي للدراسات أن خطط ترامب قد تخفض ميزانية واشنطن بمقدار ٦,٢ تريليون دولار خلال العقد المقبل، وتزيد الدين العام الأميركي بمقدار ٢٠ تريليون دولار بحلول ٢٠٣٦. ويعارض الكثير من الجمهوريين تقليديا أي زيادة في الديون العامة، ولن يكونوا بالتالي على استعداد للقبول بمثل هذه الزيادة في المديونية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز إلى أن الأسواق المالية العالمية تتعامل بحذر مع مشروع قانون تخفيض الضرائب الذي تم الإعلان عنه من قبل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي يحتوي على أكبر اقتطاع للضرائب في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية.

ولفت التقرير إلى أن سبب حذر المستثمرين نابع أيضاً من تخوفهم بالدرجة الأولى من قدرة ترامب على إقناع الكونغرس، وثانياً لم يكن هناك تفاصيل وتوضيحات قدمت بما أثار التساؤل حول كيفية تعويض العجز الذي سينتج عن هذه الخطوة التي قد تزيد حوالي ٧ تريليونات دولار إلى الدين الأميركي على الرغم من حديث وزير الخزانة حول أن تخفيض الضرائب بهذا الحجم سيؤدي إلى حث الشركات على الإنفاق والاستثمار، وبالتالي تحقيق عوائد تفوق العجز المتوقع، وتوليد تريليونات الدولارات، وتنشيط الاقتصاد الوطني.

يجب على مصر الانتباه إلى أن سياسات التخفيض الضريبي ترتبط هنا باقتصاديات جاذبة للاستثمارات ترغب في تدعيم عنصر التنافسية لها خلال الفترة الحالية، إلا أن الوضع المصري يختلف بصورة كبيرة، فجذب الاستثمار الأجنبي يحتاج إلى حوافز خاصة وضمانات لأن الاستثمار العالمي صار اليوم يبحث عن مناخ متكامل فيه تشريعات مستقرة، وسياسات حكومية واضحة، وتمويل متاح، وقضاء سريع وعادل، وسوق صرف كفء، وعلاقات عمل متوازنة، وبنية تحتية متطورة، واستقرار سياسي واجتماعي. فقط البلدان التي لا يتوافر لديها أي مما سبق هي التي تسعي لتعويض هذا النقص بمنح إعفاءات ضريبية وأراض بالمجان وتضحي بمواردها مستقبلا من أجل تحقيق مكاسب مؤقتة.

كما نؤكد على أن قانون الاستثمار لا يستطيع بمفرده تحسين البيئة الاستثمارية دون وجود رغبة حقيقية بخلق مناخ استثماري جديد من خلال عمل تغيير جذري وعاجل لحزمة من التشريعات الاقتصادية وأهم التشريعات التي يجب تعديلها قانون الشركات، وقانون العمل، والضرائب وكيفية تنظيمها، وتوضيح دقيق لآليات التمويل في السوق المصري، وطرق وآليات تخصيص الأراضي.

كذلك، فالمنظومة التشريعية المتعلقة بمناخ الاستثمار والمرتبطة بإجراءاته تحتاج إلى عملية مراجعة شاملة بدءا من ضرورة العمل على التأسيس الإلكتروني للشركات وخفض فترة التأسيس وضغط إجراءاته، مرورا بتعديل في تشريعات تأسيس الشركات وإجراءاتها وضوابط حوكمتها وخطوات إنجاز التعاقدات معها وآلية تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق وصولا إلى تصحيح المنظومة الضريبية وإعادة ضبط منظومة التخارج من السوق وقوانين الإفلاس ووضع آلية ناجزة لفض المنازعات الاستثمارية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(موقع أرقام) (موقع اليوم السابع)

انخفضت الأسهم الصينية في ختام التداولات للجلسة الرابعة على التوالي لتغلق قرب أدنى مستوى لها هذا العام، في ظل مخاوف المستثمرين من تحركات الجهات التنظيمية لكبح نمو ديون الشركات وعمليات المضاربة، بالتزامن مع ضغوط قوية جراء هبوط أسعار السلع الأساسية. وفي نهاية الجلسة، هبط مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة ٠,٨٠% إلى ٣١٠٣ نقاط، بعدما تراجع دون ٣١٠٠ نقطة خلال التعاملات، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة ١,٦%.

وتواصلت خسائر العقود الآجلة للسلع في الصين مع عمليات بيع واسعة من المضاربين بالتزامن مع تشديد اللوائح التنظيمية لتهدئة السوق، وعلاوة على هبوط أسعار النفط، تراجعت عقود خام الحديد بنحو ٦,٨% بعدما فقدت ٨% خلال تعاملات الخميس، فيما انخفضت عقود حديد التسليح بنسبة ٢,٩%.

وتعرضت معنويات المستثمرين الصينيين المهتزة بالفعل لضربة جديدة الخميس، بعدما تعهدت ست وكالات حكومية بالحد من النمو المتسارع لديون الحكومات المحلية، من خلال زيادة الرقابة على المشروعات التي تقوم بضخ الأموال فيها.

وارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة مدعومة بقطاع الطاقة تزامنا مع انتعاش أسعار النفط بالإضافة إلى تفاؤل المستثمرين عقب صدور تقرير الوظائف الشهري الذي سجل بيانات قوية، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي ٥٥ نقطة إلى ٢١٠٠٧ نقاط، كما ارتفع مؤشر "نازداك" (+٢٥) نقطة إلى ٦١٠٠ نقطة، في حين ارتفع مؤشر "S&P 500"الأوسع نطاقا حوالي ١٠ نقاط إلى ٢٣٩٩ نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" مكاسب بنسبة ٠,٣%، كما حقق "نازداك" مكاسب بنسبة ٠,٩%، بينما سجل "S&P" مكاسب أسبوعية بنسبة ٠,٦%.

وفي أوروبا، ارتفع "ستوكس يوروب ٦٠٠" بنسبة ٠,٦% إلى ٣٩٤,٥ نقطة، وهو أعلى مستوى له منذ أغسطس عام ٢٠١٥، وسجل المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية قدرها ١,٩%. وارتفع مؤشر "فوتسي ١٠٠" البريطاني (+٤٩ نقطة) إلى ٧٢٩٧ نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ ٦٩ نقطة) إلى ١٢٧١٦ نقطة، في حين ارتفع مؤشر "كاك "الفرنسي (+ ٥٩ نقطة) إلى ٥٤٣٢ نقطة.

من ناحية أخرى، انخفضت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة ٠,١% أو ١,٧٠ دولار إلى ١٢٢٦,٩٠ دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس خسائر أسبوعية بنسبة ٣,٣% هي الأكبر منذ الأسبوع المنتهي في الحادي عشر من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٦.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" بنسبة ١,٥% أو ٧٠ سنتاً وأغلق عند ٤٦,٢٢ دولار للبرميل، بينما سجل خسائر أسبوعية بنسبة ٦,٣%، كما ارتفع "برنت "بنسبة ١,٥% أو ٧٢ سنتا مغلقا عند ٤٩,١٠ دولار للبرميل، وبلغت خسائره الأسبوعية ٥,٦%.

وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، أضاف الاقتصاد الأمريكي ٢١١ ألف وظيفة في أبريل مقارنة بتوقعات أشارت لإضافة ١٩٠ ألفا، كما انخفض معدل البطالة إلى ٤,٤% من ٤,٥%.

التقرير الشهري للوظائف الأمريكية				
	توقعات	السابق	الحالي	التغير
عدد الوظائف "ألف"	١٩٠,٠٠	٧٩,٠٠	٢١١,٠٠	١٣٢
نسبة البطالة "%"	٤,٦	٤,٥	٤,٤	(٠,١%)
متوسط الأجر في الساعة "دولار"	--	٢٦,١٢	٢٦,١٩	٠,٧
عدد ساعات العمل الأسبوعية	--	٣٤,٣	٣٤,٤	٠,١

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

أشار تقرير صادر عن مكتب الدراسات الاستراتيجية في شركة إي.دي.إس سيكيوريتيز إلى أن الأسواق المالية العالمية تترقب بحذر التطورات الجيوسياسية التي تحدث في العالم ما بين توترات كوريا الشمالية مع الولايات المتحدة الأميركية واقتراب الحسم في الانتخابات الفرنسية يوم الأحد ٧ مايو ٢٠١٧.

ولفت التقرير إلى أنه على الرغم من اجتماع الفيدرالي الأميركي وقراره بخصوص إبقاء أسعار الفائدة من دون تغيير، وإشارته إلى أن التضخم وصل تقريبا إلى هدف الفيدرالي، فإن سوق العمل في تحسن مستمر وملحوظ، مما دفع توقعات رفع الفائدة من ٧٠ إلى ٩٠% لشهر يونيو ٢٠١٧، وأثر ذلك إيجابا على الدولار الأميركي، ولكن تبقى التطورات الجيوسياسية وقدرة الرئيس الأميركي على تطبيق برامجه الاقتصادية هي المحور الأساسي الذي يضغط على الأسواق التي ما زالت متأثرة بشكل آني مع الأحداث والمتغيرات.

من جانبه، ربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية نحو ٤,٤ مليار جنيه، خلال جلسات الأسبوع المنتهي ليغلق عند مستوى ٦٥٩,٤٤٣ مليار جنيه.

وكان رأس المال السوقي للبورصة المصرية، قد ربح نحو ٤,٣ مليار جنيه، في ختام تعاملات جلسة اليوم الخميس، نهاية جلسات الأسبوع، ليغلق عند مستوى ٦٥٩,٤٤٣ مليار جنيه، وسط ارتفاع جماعي لكافة المؤشرات.

وبلغ إجمالي قيمة التداول بالصفقات بالبورصة المصرية ٧٤٥ مليون جنيه خلال جلسة تداول اليوم، ومالت تعاملات الأفراد المصريين والأجانب والمؤسسات المصرية والعربية للبيع، بصافي قيمة بلغت ٧٦,١ جنيه، ١,٦ مليون جنيه، ١٤,٢ مليون جنيه، ٢٥ ألف جنيه على التوالي، فيما مالت تعاملات الأفراد العرب والمؤسسات الأجنبية للشراء بصافي قيمة بلغت ٥,١ مليون جنيه، ٨٦,٧ مليون جنيه، على التوالي.

وارتفع مؤشر "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٠,٨٤% ليغلق عند مستوى ١٢٧٠٩ نقطة، وصعد مؤشر "إيجي إكس ٥٠" بنسبة ٠,٤٧% ليغلق عند مستوى ٢٠٣١ نقطة، وقفز مؤشر "إيجي إكس ٢٠" بنسبة ٠,٨١% ليغلق عند مستوى ١١٨٢٥ نقطة.

كما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة "إيجي إكس ٧٠" بنسبة ١,٠٤% ليغلق عند مستوى ٥٩٢ نقطة، وكذلك مؤشر "إيجي إكس ١٠٠" الأوسع نطاقًا بنسبة ١,٠٧% ليغلق عند مستوى ١٣٦٠ نقطة.

ولازال تأثير نقص المحفزات الاستثمارية والترقب لاتجاهات السياسة النقدية وحسم الموقف بخصوص الضرائب على تعاملات البورصة يدفع البورصة إلى الاتجاه العرضي وسط نقص ملحوظ في السيولة الاستثمارية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.